

أثر الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية

انس عبد الحميد محمود الخرايشة
طالب دكتوراه مصارف إسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الاردن
البريد الالكتروني: std.wise.edu.jo@6220504013

زياد محمد محمود عبيدات
استاذ مشارك مصارف اسلامية، جامعة العلوم الاسلاميه العالمية، الاردن
البريد الالكتروني: zyad.obeidat@wise.edu.jo

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الحاكمية المؤسسية ومتغيراتها المتمثلة في (الشفافية والإفصاح، والمساءلة، وأصحاب المصالح، والمسؤولية، والمساواة، والمسؤولية الاجتماعية)، في جودة التدقيق الشرعي الداخلي المتمثل في (الالتزام الشرعي والاستقلالية والموقع داخل الهيكل التنظيمي والتعيين والعزل والمهنية والتأهيل العلمي) في المصارف الإسلامية الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة؛ تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وتكونت عينة الدراسة من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، ومديري دوائر التدقيق الشرعي الداخلي وموظفيها، ومديري الفروع ودوائر الإدارة المختلفة ذات العلاقة والارتباط بالتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف محل الدراسة، وقد تم معالجة بيانات الاستبانة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences (SPSS. توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمة المؤسسية في جميع عناصرها في جودة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية. وأوصت الدراسة المصارف الإسلامية بالمضي قدماً نحو تدعيم مبادئ الحاكمية المؤسسية، والعمل على تطوير منظومة التدقيق الشرعي الداخلي.

الكلمات المفتاحية: الحاكمية المؤسسية، جودة التدقيق الشرعي الداخلي، المصارف الإسلامية الأردنية.

The Effect of Institutional Governance on the Quality of Internal Sharia Audit in Jordanian Islamic Banks

Anas Abed Alhameed M. Alkharabsheh

PhD student in Islamic banking, International Islamic Sciences University, Jordan

Email: 6220504013@std.wise.edu.jo

Ziad Mohd Mahmood Obedat

Associate Professor of Islamic Banking, International Islamic Sciences University, Jordan

Email: zyad.obeidat@wise.edu.jo

ABSTRAT

The aim of the study is to identify the effects of corporate governance and its principles of (transparency, disclosure, accountability, employer, responsibility, equality, and social responsibility), in quality of internal Shariah auditing, which is representative of the legal and professional structure and the legal and professional structure. To achieve the study objectives, the descriptive analytical approach was relied on. The study sample consisted of members of the Shariah Oversight Board, directors of the internal Shariah audit departments and their employees, directors of branches, and the various departments related to the administration and related to the internal Shariah audit., the questionnaire data were processed using a statistical analysis program statistical package for social sciences (SPSS). The study revealed that the existence of a statistically significant effect of institutional governance in all its principles on the quality of the internal Sharia audit in Jordanian Islamic banks. The study recommended that Islamic banks should move forward towards strengthening the principles of corporate governance, It is also necessary for Islamic banks to work on developing the system of internal Shariah audit.

Keywords: Institutional Governance, Quality of Internal Sharia Audit, Jordanian Islamic Banks.

أولاً: الإطار العام للدراسة

1- المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة نمواً ملحوظاً في الصناعة المصرفية الإسلامية، حيث تطورت المنتجات والأدوات التمويلية لتتوافق مع تطورات المجتمع. وقد تمكنت هذه الصناعة من تحقيق تطلعات واحتياجات المجتمع الإسلامي، وجذب فئات من غير المسلمين الراغبين في تجنب الربا، على غرار ما تقدمه المؤسسات التمويلية التقليدية لعملائها. وتسعى الصناعة المصرفية الإسلامية إلى تلبية المصالح البشرية بموازاة مع القيم والتعاليم الإسلامية الرشيدة. ونظراً لتمييز المصارف الإسلامية في تقديم الخدمات المصرفية بعيداً عن مفهوم الفائدة المصرفية المحرمة شرعاً والمعاملات المالية غير المباحة، أصبح من الضروري عليها تبني سياسة متميزة للتدقيق والرقابة الشرعية، لا تقتصر على التحقق من سلامة العمل المصرفي فقط، وإنما التحقق من سلامة التطبيق الشرعي لعملياتها المصرفية.

ووفقاً لهذا، جاءت القوانين التجارية الناطمة للعمل المصرفي الإسلامي والنظام الأساسي وعقد التأسيس في المؤسسات المالية الإسلامية جميعها مؤكدة على ضرورة تشكيل لجان أو هيئات أو دوائر مستقلة، مكلفة بممارسة أعمال التدقيق والتدقيق الشرعي، ومع تطور الأعمال وتشعبها وزيادة تعقدها وعولمة الاقتصاد وارتباطه بالاقتصاد العالمي، وابتكار صيغ تمويلية جديدة، زادت أهمية وظائف التدقيق الشرعي لتتحول من مجرد وجود هيئة استشارية للإفتاء تمارس رقابة سابقة (رقابة وقائية) على تنفيذ العمليات المصرفية إلى ممارسة تدقيق شرعي لاحق (تدقيق تشخيصي علاجي) يتضمن التحقق من تنفيذ العمليات وموافقتها لقواعد وضوابط الشريعة الإسلامية.

وفي هذا السياق، فقد أُنيطت مهمة التدقيق الشرعي الداخلي بأجهزة متخصصة، تقوم على تحليل العمليات والتحقق من توجيهها ومطابقتها للقوانين والضوابط الشرعية، وضمان امتثالها لأحكام الشريعة وتحقيق الشفافية والنزاهة في جميع العمليات المصرفية.

وقد ظهر مفهوم الحاكمية المؤسسية كضابط وموجه لإدارات المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية، حيث يقوم بتحديد الأهداف المؤسسية والشرعية وتحقيقها، وإدارة العمليات بشكل آمن لحماية مصالح المودعين وأصحاب الحسابات الاستثمارية، وضمان الالتزام بالتشريعات والسياسة الداخلية. ومن هذا فقد أصبح من الضروري توضيح العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في ضوء ما تشهده هذه المؤسسات من تطور وتوسع في منتجاتها التمويلية الإسلامية، وهذا ما يستوجب ضرورة توظيف الحاكمية المؤسسية لتحسين أداء أجهزة التدقيق الشرعي الداخلي، ومنحها القوة لتحقيق الأهداف المناطة بها، إضافة إلى تحقيق الالتزام الشرعي المطلوب وفق مبادئ وأسس واضحة للارتقاء بالأداء نحو الأفضل.

2- أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية أعمال التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية، حيث تُعد دوائر التدقيق الشرعي الداخلي الركيزة الأساسية للتحقق من جودة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية، إضافة إلى أهمية تطبيق الحاكمية المؤسسية على أعمال هذا النوع من التدقيق، من خلال تعزيز جودة العمليات المصرفية بشكل عام، وتحقيق التناغم الفعال بين مفاهيم التدقيق الشرعي ومبادئ الحاكمية مما يعزز القدرة على تحقيق الأهداف المنشودة بشكل، وزيادة الثقة لدى المساهمين والعملاء، وبناء سمعة إيجابية للمؤسسة.

3- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة توضيح الإطار المفاهيمي للحاكمة المؤسسية والتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية، وبيان أثر الحاكمية المؤسسية بمبادئها (الشفافية والإفصاح والمساءلة وأصحاب المصالح

والمسؤولية والمساواة والمسؤولية الاجتماعية) في جودة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية، مما يساهم في تحقيق إضافة نوعية لموضوع الدراسة.

4- مشكلة الدراسة وأسئلتها

شكل تطبيق الحاكمية المؤسسية على التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية تحدياً كبيراً نظراً للتعقيدات الفريدة لأعمال التدقيق الشرعي الداخلي وطبيعتها الخاصة، وهذا التحدي ناتج من الاختلاف الكبير في شكل ومضمون التدقيق الشرعي الداخلي مقارنة بأعمال التدقيق الداخلي الإداري والمالي. ففي سياق العمل المصرفي الإسلامي، ترتبط العمليات المصرفية بشكل كامل بطبيعتها الشرعية، حيث يمكن للعمليات التحول من مجال الحلال إلى الحرام إذا فشلت في تنفيذ القواعد والضوابط الشرعية. ولم يتمكن جهاز التدقيق الشرعي الداخلي من اكتشاف الأخطاء والتجاوزات في هذه المعاملات ومعالجتها، مما يمكن أن يعرض المصرف نفسه لمخاطر شرعية ومخاطر تؤثر على سمعته.

لذا، يتعين على المصارف الإسلامية بشكل عام أن تولي اهتماماً خاصاً لفهم وتبني مبادئ الحاكمية المؤسسية وتطبيقها في جوانب التدقيق الشرعي، مع مراعاة الخصوصية التي تميز طبيعة عمل هذه المصارف. وبالتالي، تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي:

ما أثر الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية، وهي على النحو الآتي:

- 1- هل يوجد أثر للحاكمة المؤسسية في الالتزام الشرعي للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية؟
- 2- هل يوجد أثر للحاكمة المؤسسية في استقلالية التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية؟
- 3- هل يوجد أثر للحاكمة المؤسسية في الموقع داخل الهيكل التنظيمي للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية؟
- 4- هل يوجد أثر للحاكمة المؤسسية في التعيين والعزل للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية؟
- 5- هل يوجد أثر للحاكمة المؤسسية في المهنية والتأهيل العلمي للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية؟

5- حدود الدراسة

الحدود المكانية: وتمثلت في المصارف الإسلامية الأردنية وهي (البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي وبنك صفوة الإسلامي) في المملكة الأردنية الهاشمية.

الحدود البشرية: وتمثلت في موظفي التدقيق الشرعي الداخلي ومدراء الفروع وأعضاء هيئات الرقابة الشرعية، والموظفون المعنيون بالحاكمة المؤسسية في فروع المصارف المعنية بالدراسة وإداراتها.

الحدود العلمية: وتمثل بالمتغير المستقل: الحاكمية المؤسسية بمبادئها (الشفافية والإفصاح، المساءلة أصحاب المصالح، المسؤولية، المساواة، المسؤولية الاجتماعية) والمتغير التابع: التدقيق الشرعي الداخلي المتمثل بـ (الالتزام الشرعي، والاستقلالية، والموقع داخل الهيكل التنظيمي، والتعيين والعزل والمهنية والتأهيل العلمي)، في المصارف الإسلامية الأردنية.

6- فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة بما يلي:

الفرضية الرئيسية (H₀): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمة المؤسسية المقاسة في (الشفافية والإفصاح، والمساءلة، وأصحاب المصالح، والمسؤولية، والمساواة، والمسؤولية الاجتماعية) في جودة التدقيق الشرعي الداخلي المقيسة في (الالتزام الشرعي، والاستقلالية، والموقع داخل الهيكل التنظيمي، والتعيين والعزل، والمهنية والتأهيل العلمي)، في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية الأولى (H₀₁): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمة المؤسسية في الالتزام الشرعي للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية.

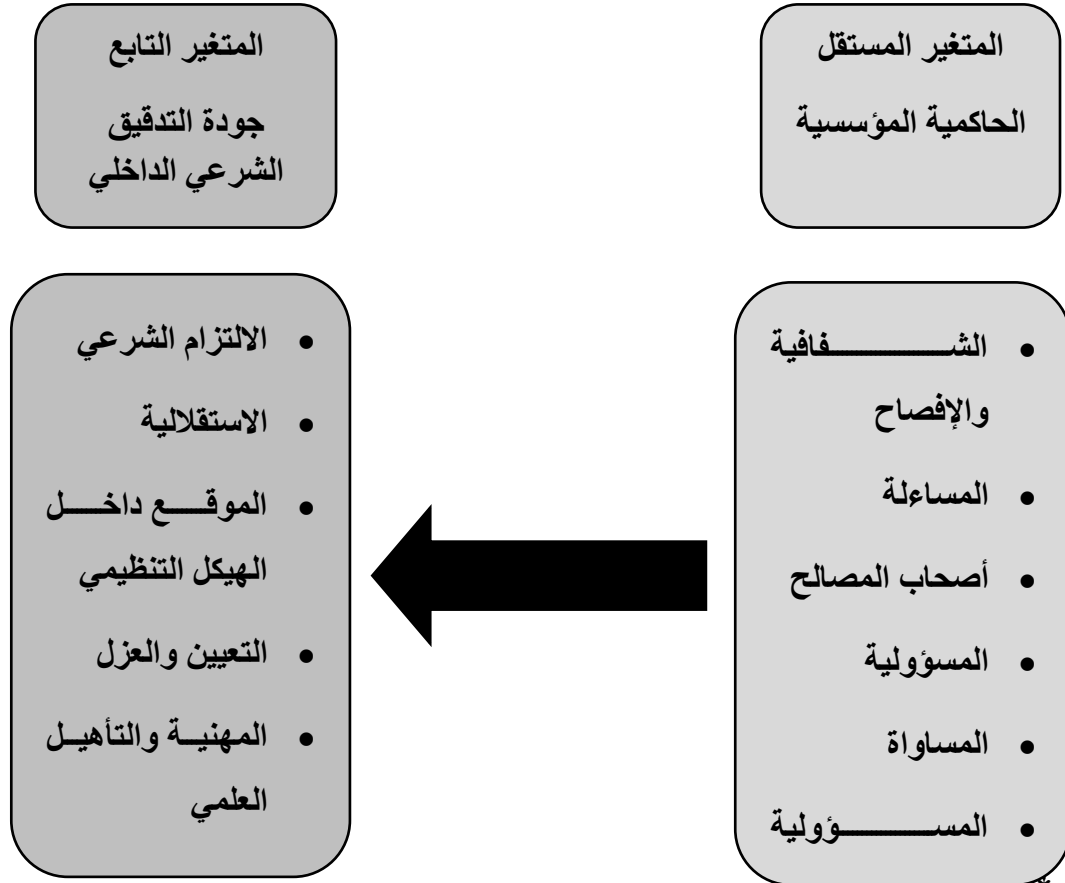
الفرضية الفرعية الثانية (H₀₂): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمة المؤسسية في استقلالية التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة (H₀₃): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمة المؤسسية في الموقع داخل الهيكل التنظيمي للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة (H₀₄): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمة المؤسسية في المهنة والتأهيل العلمي للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية الخامسة (H₀₅): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمة المؤسسية في التعيين والعزل للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية.

7- أنموذج الدراسة



الشكل (1): أنموذج الدراسة من إعداد الباحث بالاستناد إلى الدراسات التالية:

المتغير المستقل: البنك المركزي الأردني (2016)، كظم (2021).
 المتغير التابع: Abu Tapanjeh (2009)، وخشمان (2015).

8- الدراسات السابقة

1-8 الدراسات باللغة العربية

دراسة (كظم، 2021)، والتي هدفت إلى التعرف على الإطار المفاهيمي للحاكمية المؤسسية، وجودة الرقابة الشرعية واستعراض مبادئ الحاكمية المؤسسية، وقياس أثر هذه المبادئ على جودة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الأردنية. وأشارت نتائجها إلى ارتفاع الأهمية النسبية لأبعاد الحاكمية المؤسسية وأثرها الإيجابي في جودة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الأردنية.

دراسة (قرعان، 2019)، والتي هدفت إلى بيان الإطار المفاهيمي للحاكمية المؤسسية مع الإشارة إلى المشاكل المالية التي عصفت بكبرى الشركات العالمية، والتعرف على أثر حوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي

الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في الأردن. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لمبادئ المساواة والعدالة وأصحاب المصالح والإفصاح والشفافية ومبدأ مسؤولية مجلس الإدارة على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في الأردن.

دراسة (لخضر، 2018)، والتي هدفت إلى معرفة واقع تطبيق معايير الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية وبصفة خاصة مجموعة البركة خلال العام 2016. وخلصت الدراسة إلى أن الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية تختلف عن المصارف التقليدية، وأكدت على أن الممارسات السليمة للحاكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية تتمثل بوجود هيئة شرعية تتمتع بالاستقلالية وتكتسب قراراتها الصفة الإلزامية.

دراسة (بن عيسى، 2018)، والتي تناولت موضوع الحاكمية المؤسسية للرقابة الشرعية، ومدى ملائمة بنودها للمنظومة الرقابية في المصارف الإسلامية، واستعرضت وظائف المدقق الشرعي وأهمية الحاكمية المؤسسية في الرقابة الشرعية، وتم عرض دور الجهات الرقابية والمؤسسين وأثرهم على الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية، كما تم تناول المعايير الشرعية للحاكمة المؤسسية وأثر توحيد المرجعية الشرعية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة توحيد المرجعية الشرعية وجعلها مركزية كما أكدت الدراسة على أن الحاكمية المؤسسية صمام الأمان للمصارف بشكل عام والإسلامية بشكل خاص، إذا ما طبقت بشفافية ونزاهة.

دراسة (الكيلاي، 2017)، والتي هدفت إلى تحديد مفهوم الحاكمية ومفهوم هيئات الرقابة الشرعية ومبادئها وإطارها النظري، إضافة إلى بيان أثر الحاكمية المؤسسية على هيئات الرقابة الشرعية، وتوضيح الأثر الذي تركته الحاكمية المؤسسية على هذه الهيئات. وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق الحاكمية المؤسسية يضمن تحقيق الالتزام الشرعي في المصارف الإسلامية.

2-8 الدراسات باللغة الإنجليزية

دراسة (Alnofli, 2021)، والتي هدفت لبيان مفاهيم الحاكمية المؤسسية للمؤسسات المالية الإسلامية، وبيان الإطار المفاهيمي لها، من وجهة النظر الإسلامية. وأظهرت النتائج أن نظام الحاكمية المؤسسية في الاقتصاد الإسلامي لا بد له أن يحفظ جميع الحقوق والمصالح ويصونها، سواء للمساهمين أم للجهات الأخرى من أصحاب العلاقة في المؤسسات المالية الإسلامية.

دراسة (omar and zaroug, 2020)، والتي هدفت إلى بيان متطلبات التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في سلطنة عمان، ومدى تأثير هذه المتطلبات على جودة خدمات هذه المصارف. وخلصت الدراسة إلى أن متطلبات التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في سلطنة عمان يتطلب وجود كوادر تمتلك مؤهلات علمية في الدراسات الشرعية، إضافة إلى وجود فجوة بين الخبرات العلمية والشرعية والافتقار للمدققين الشرعيين المؤهلين للقيام بالتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في السلطنة.

دراسة (Elobeid, 2009)، والتي تناولت السمات الرئيسية للحاكمة المؤسسية للمؤسسات المالية الإسلامية من منظور إسلامي، من خلال تناول مفاهيم الحاكمية المؤسسية الإسلامية، وقد اعتمدت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي؛ للوصول إلى أهداف الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود أهمية كبيرة للحاكمة المؤسسية في القطاع المصرفي الإسلامي وأن الجهود المستمرة التي تبذل ساعدت في تحديد الأسس التي تقوم عليها الحاكمية المؤسسية.

3-8 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تمتاز الدراسة الحالية بجمعها للجوانب الإدارية المتمثلة بمبادئ الحاكمية المؤسسية والجوانب الشرعية المتعلقة بالتدقيق الشرعي، واستهدافها قطاع المصارف الإسلامية الأردنية، التي تعد شريكاً أساسياً وفاعلاً في الاقتصاد الوطني.

9- التعريفات المفاهيمية والإجرائية

الحاكمية المؤسسية: هو النظام الذي يوجه ويُدَار به المصرف، ويمثل الإطار المعني بتحديد الأهداف المؤسسية للمصرف، وتحقيقها وإدارة العمليات بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين وأصحاب حسابات الاستثمار، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والالتزام بالتشريعات والسياسات الداخلية البنك المركزي، (2016). وتقاس من خلال مبادئها المتمثلة بكل من الشفافية والإفصاح، المساواة، أصحاب المصالح، المسؤولية، المساواة، والمسؤولية الاجتماعية.

جودة التدقيق الشرعي الداخلي: تمثل الإجراءات والوسائل التي يتبناها المدقق لتحقيق الكفاءة والفاعلية في عملية التدقيق الشرعي الداخلي، ويتضمن إدراك متطلبات الجودة في التدقيق والتمثلة في الالتزام بالقوانين والأنظمة، وامتلاك درجة عالية من المهنية والأخلاقيات والموضوعية عند ممارسة عملية التدقيق (جاسم، 2019). وتقاس بالأبعاد الآتية: الالتزام الشرعي، الاستقلالية، الموقع داخل الهيكل التنظيمي، التعيين والعزل، والمهنية والتأهيل العلمي.

ثانياً: الإطار النظري

المبحث الأول: الحاكمية المؤسسية

ظهرت الحاكمية المؤسسية كموضوع حديث نتيجة لتزايد قضايا الفساد وسوء الإدارة في العديد من الشركات والمؤسسات الكبرى، وكان لقضية الفساد المشهورة المرتبطة بشركة الطاقة "إنرون" وشركة التدقيق المحاسبي "آرثر أندرسون" تأثير كبير في تسليط الضوء على سوء الإدارة والفساد المالي في مؤسسات الأعمال الكبرى حول العالم. حيث كشفت التحقيقات عن تواطؤ شركات ضخمة مع مكاتب تدقيق عالمية كبيرة في تقديم بيانات وقوائم مالية مغايرة للواقع الحقيقي لبعض مؤسسات الأعمال، الأمر الذي دفع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (the organization for economic co- operation and development OECD) إلى إصدار مجموعة من الإرشادات حول الحوكمة المؤسسية وكيفية تطبيقها (شريف وبن رزوق، 2010).

المطلب الأول: مفهوم الحاكمية المؤسسية

يُدرج مصطلح الحاكمية المؤسسية Corporate Governance ضمن المصطلحات الإدارية المتعلقة بالتنظيم وإدارة العلاقات في بيئة العمل بين مختلفة الأطراف ذات الصلة، وهي مصطلح مركب يتكون من كلمتين، الأولى Corporate وتعني مؤسسة، والثانية Governance وتعني حاكمية. ويستدل من تعدد الجهات التي عملت على تقديم تعاريف لهذا المصطلح تبرز دلالاته ومحتوياته على أهميته الكبيرة، وإن اختلفت في التعبير إلا أنها تشير إلى معنى ومدلول واحد.

فمن جهة المنظمات الدولية عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الحاكمية المؤسسية بأنها: "النظام المخصص لتوجيه وضبط أعمال الشركة، من خلال وصف وتوزيع الحقوق والواجبات، وتنظيم العلاقات بين الأطراف المختلفة في الشركة، وإعداد القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بأمر الشركة، وتحديد الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها، وأسس المتابعة والتقييم ومراقبة الأداء" (OECD, 2004). وعرفته مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation) IFC بأنها: "النظام المستخدم لضبط وإدارة وتنظيم أعمال الشركات". وعرفه بنك التسويات الدولية بأنه: "الأساليب التي يدار بها المصرف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، وتحدد كيفية إعداد أهداف البنك والعمليات التشغيلية وحماية المصالح، والالتزام بالقوانين والنظم السائدة وبما يضمن حماية مصالح المودعين" (لحلو و بولطيف، 2013). وأشار لها مجلس الخدمات المالية الإسلامية (Islamic financial services board) IFBS بأنها مجموعة محددة من العلاقات والارتباطات والتفاعلات بين إدارة شركة ومجلس الإدارة وحركة الأسهم وأصحاب المصالح الآخرين.

ومن جهة الباحثين والمفكرين، عرفت الحاكمية المؤسسية بأنها مجموعة من المبادئ النازمة للعلاقات بين مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وتوضح كيفية حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتشرح الآليات الواجب على الإدارة اتباعها لضمان الأداء الفعال، وإجراءات تحقيق الربحية وتعظيمها (الوابل، 2015). كما عرفت بأنها منظومة من السياسات التي تم تصميمها لتحقيق قيمة مستدامة للشركة (شمس الدين، 2013). كما عرفت بأنها "منهج رقابي قياسي عملي ينظم العلاقات داخل الشركة، بالاستناد إلى ما يصدر من قوانين وتشريعات متفق عليها لتحقيق أهداف الشركة" (بن عيسى، 2019).

ويمكن تعريف الحاكمية المؤسسية بأنها نظام إداري مستحدث يهدف إلى تقييم وماية المؤسسات بكافة أشكالها من الفشل الإداري الناجم عن الإهمال الإداري أو انتهاك حقوق أصحاب المصالح، من خلال فرض مبادئ إدارية ورقابية مُحكمة لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا النظام.

المطلب الثاني: أهمية الحاكمية المؤسسية

جذبت الحاكمية المؤسسية اهتمام العديد من الأطراف، سواء كانوا أكاديميين أو مهنيين، وذلك نتيجة للحالات المتكررة من الفساد والفشل المالي التي أثرت على كبرى الشركات العالمية مما أدى إلى انهيارها وتصفيتها، حيث دفعت هذه الحوادث المهتمين إلى البحث عن أسباب هذا الفشل والتحقق من العوامل التي ساهمت في حدوثه، وقد خلصت نتائج هذا البحث إلى أن وقوع هذا الفشل هو نتيجة الفساد المالي والإداري الذي طال معظم دوائر هذه الشركات بسبب انعدام وجود نظام كفء يدير ويشرف عليها، فبرزت الحاكمية المؤسسية وبرزت أهميتها لتجنب حالات الفساد والفشل التي حاقت بهذه المؤسسات. حيث تعمل الحاكمية المؤسسية على خلال إرساء قواعد وأسس تضبط وتدير العلاقات بين الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين ومختلف الأطراف ذات الصلة، وإعداد إطار تنظيمي يحدد الأهداف وسبل تحقيقها، وضمان حقوق المساهمين، مثل حق التصويت والمشاركة بالقرارات التي من شأنها إحداث أية تغييرات جوهرية قد تؤثر على أداء المؤسسة (علي وشحاته، 2005)، كما تساهم الحاكمية المؤسسية في تخفيض درجة المخاطر المتعلقة بالنواحي المالية والإدارية التي قد تواجهها المؤسسات، من خلال تطوير أنظمة إنذار مبكر لأية اختلالات (قرعان، 2019).

كما تبرز أهمية الحاكمية المؤسسية في رفع كفاءة الأداء مما ينعكس إيجاباً على معدلات الربحية وتحقيق الاستقرار المالي والإداري وبتنحية فرص التقدم والنمو وجذب الاستثمارات، وتحقيق الإفصاح الكامل عن الأداء والوضع المالي والقرارات المتخذة من قبل الإدارة العليا؛ الأمر الذي يساعد المستثمرين على اتخاذ القرار وتحديد المخاطر المترتبة على هذه القرارات، كما تبرز في ضمان وجود هياكل ونظم قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة تعتمد على المحاسبة والشفافية في عمل جميع الإدارات وتحقيق التعاون المثمر والانسجام بهدف تحقيق المصلحة لجميع الأطراف (عبدالرحمن، 2019)، بالإضافة إلى رفع القدرة التنافسية للمؤسسة ضمن الأجل الطويل، من خلال الأساليب والطرق التي تمتاز بالشفافية وإجراءات التدقيق المناسبة والصحيحة (القيسي، 2011).

المطلب الثالث: أهداف الحاكمية المؤسسية

تتعدد أهداف الحوكمة المؤسسية حسب المجال الذي تعمل فيه، إذ تختلف أهدافها في مؤسسات الدولة عن أهدافها في الوحدات الاقتصادية، وتختلف أهدافها في المنشآت الصناعية عن أهدافها في القطاع المالي. ورغم هذا التنوع، إلا أن الهدف العام للحاكمة المؤسسية يتمثل في رفع الكفاءة وتحقيق الأداء الأمثل، بما يضمن الوصول إلى أنظمة تعمل على تقليل مختلف حالات الغش والفساد، وتضارب المصالح والحد من التصرفات غير المقبولة للإدارة العليا، والوصول إلى الأداء الأمثل لهذه الإدارة، وبما يضمن تحقيق الأهداف (الشمري، 2013). ويمكن إجمال أهداف الحاكمية المؤسسية بما يلي (شيلي، 2014):

1. تعزيز مبادئ الشفافية والعدالة ومنح الحق في محاسبة إدارات الشركات من قبل الأطراف ذوي العلاقة.
2. توفير الحماية لمصالح مختلف الأطراف ذات الصلة.

3. مراجعة وتقييم الأداء من قبل جهات خارجية للإدارة التنفيذية، تكون لها صلاحيات ومهام واختصاصات تضمن تحقيق رقابة فعالة.
4. زيادة الثقة في إدارات المؤسسات المختلفة، مما يعزز دورها في الاقتصاد الوطني، وتحسين فرص الاستثمار بما يسهم في تحقيق النمو في الدخل، وزيادة الثقة في الاقتصاد.
5. الالتزام بالقوانين والأنظمة ومعايير الأداء، وتقييم أداء كل من الإدارة التنفيذية ورؤساء الوحدات الإدارية، ومجلس الإدارة (عباس، 2021).
6. التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء، وتجنب حدوث مشاكل إدارية أو مالية ناتجة عن عدم الالتزام بهذا المبدأ (نسمان، 2009).

المطلب الرابع: مشروعية الحاكمية المؤسسية

ورد في الدين الإسلامي العديد من النصوص الشرعية التي تحث على أداء الأمانة، وعدم الظلم والابتعاد عن أكل أموال الناس بالباطل، إضافة إلى الصدق في القول والإخلاص في العمل والدعوة إلى محاسن الأخلاق في كل جوانب الحياة، إضافة إلى النصوص التي تؤكد على حفظ المال والرقابة وعليه، فإن جميع هذه النصوص تشكل مقومات الحاكمية في العلوم الإدارية الحديثة، ومما يدل على مشروعية الحاكمية المؤسسية، مجموعة من هذه النصوص الشرعية في القرآن الكريم وفي السنة النبوية الشريفة (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2020).

ففي القرآن الكريم، قال تعالى: كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِّنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ [آل عمران: 110]. وفي هذه الآية إشارة إلى أن جميع أعمال المسلم تنسم بالمعروف تعد صفة حميدة من صفات الإسلام، ويعتبر حفظ حقوق الناس، والتعامل بإحسان وأمانة، والحث على اكتساب الصفات الحميدة، والابتعاد عن الأفعال المنكرة التي تتعلق بانتهاك الحقوق وظلم الآخرين من مبادئ الأمر بالمعروف، والتي تمثل في جوهرها تناغماً وتوافقاً مع مبادئ الحاكمية المؤسسية، وتعد جزءاً من القيم التي دعت إليها هذه المبادئ في مفهومها الأساسي. وقال تعالى: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا [النساء: 58]. وفي هذه الآية فإن الأمانة تشمل جميع الحقوق المتعلقة بالذمم، سواء أكانت هذه الحقوق حقوقاً لله تعالى أم حقوقاً للعباد، مع الإشارة إلى وجوب الحكم بالعدل بين الناس جميعاً (الصابوني، 1997).

ولم تغفل السنة النبوية الشريفة عن الحض على الإخلاص بالعمل وحسن القيام به وحفظ الأمانات ومراعاة حقوق الآخرين، فعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ إِذَا عَمَلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يَتَّقَنَهُ" (السيوطي، 2009). وفي هذا الحديث إشارة إلى أن إتقان العمل يندرج ضمن الحاكمية، حيث تقدم هذه الأخيرة ضمانات على إتمام العمل وإتقانه، وحسن تأدية الأمانة والحكم بين الناس بالحق، وفي ذلك استتعار لمخافة الله في تأدية الأعمال بأمانة وإخلاص. وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أَدِّ الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ مَنْ أَمَّنَّكَ وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ" (الترمذي، د.ت). وفي هذا الحديث إشارة واضحة إلى وجوب أداء الأمانة وأن المسلم ملزم بالأمانة وعدم الخيانة كل حسب موقعه ووظيفته (ابن كثير، 1419هـ).

ومن حيث الإجماع والمعقول، فقد أجمع علماء الأمة على كل أمر فيه نفع للناس، ويتمشى مع القواعد والضوابط الإسلامية، فلا مانع من تعميمه، ومما لا شك فيه أن الحاكمية أمر كله نفع، ولا مانع من تعميمه فالحكمة ضالة المؤمن، أينما وجدها النقطةا.

ويتبين مما سبق أنَّ جميع النصوص الشرعية الواردة ذكرها تتماشى مع معايير الحاكمية المؤسسية ومبادئها، وهو ما يؤكد مشروعية الحاكمية وصلاحياتها للتطبيق كأسلوب إداري في جميع الأعمال، وتمثل نهجاً يتسم بالكفاءة في إدارة المؤسسات وإخراجها بالصورة المرغوبة.

المطلب الخامس: مبادئ الحاكمية المؤسسية

تعتبر الحاكمية المؤسسية واحدة من العمليات الأساسية والضرورية لتحسين أداء المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية، حيث تركز على ضمان سلامة الإجراءات وتعزيز النزاهة، وضمان الوفاء بالتزاماتها تجاه الأطراف المعنية. ولضمان أداء الحاكمية المؤسسية لهذه الوظيفة، فإنها تقوم على مجموعة من الاعتبارات (المتغيرات) التي تمثل محوراً أساسياً في أنشطة وعمليات هذه المؤسسات وممارساتها.

أولاً: الشفافية والإفصاح، يُعتبر مبدأ الشفافية من المبادئ الأساسية في الحاكمية المؤسسية، ويشكل القاعدة الأساسية لها، ويقوم هذا المبدأ على الإفصاح السليم في الوقت المناسب لجميع القضايا المتعلقة بأنشطة المؤسسة، بما في ذلك وضعها المالي والإداري ونتائجها المالية والتشغيلية وحقوق الأطراف الأخرى المعنية بها، بما في ذلك حق المساهمة والتصويت ومكافآت أعضاء مجالس الإدارة والإدارة العليا، كما يشمل الإفصاح عن مؤهلاتهم العلمية والنية تعيينهم واختيارهم، والعلاقات التي تربطهم ببعضهم البعض، ودرجة استقلاليتهم (الرواشدة والبواب، 2019)، بالإضافة إلى الإفصاح عن النسب العظمى من الأسهم ونسبة مساهمة أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والمعلومات التي تهتم أصحاب الحسابات الاستثمارية، مثل أسس توزيع الأرباح واستراتيجيات الاستثمار واحتياطي معدل الأرباح والقرارات والفتاوى الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية في المصرف والنية التوصل إليها وكيفية تطبيقها (بنك سورية الدولي الإسلامي، 2009).

ثانياً: المساءلة، تُعد المساءلة من الأدوات الفاعلة لتحقيق الأداء المتميز في مختلف المؤسسات، وتُعرف المساءلة بأنها إلزام المسؤولين بتقديم توضيحات لأصحاب المصالح حول كيفية استخدام الصلاحيات الممنوحة لهم، والانتقادات الموجهة لهم، وتحمل المسؤولية عن حالات الفشل التي من الممكن التعرض لها نتيجة عدم الكفاءة أو التعرض للخداع أو الغش. وتهدف إلى الالتزام بالقانون، مما يضمن الضبط والمراقبة، وبالتالي تحسين الأداء (العبدلي، 2012). وتفرض الحاكمية المؤسسية حدوداً واضحة لعمليات المساءلة والالتزام في جميع المستويات الإدارية، وذلك من خلال إتاحة المجال أمام أعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه للتواصل المباشر مع الإدارة التنفيذية وإخضاعها للمساءلة بالتنسيق مع رئيس مجلس الإدارة وبالإستعانة بجهات خارجية وقت الضرورة، إضافة إلى اعتماد ضوابط رقابية وشرعية مناسبة تتيح لمجلس الإدارة مساءلة الإدارة التنفيذية العليا (البنك الإسلامي الأردني، 2022).

ثالثاً: أصحاب المصالح، يتضمن هذا المتغير احترام حقوق أصحاب المصالح القانونية وحفظها من أي انتهاك، واتباع آليات تشجع على مشاركتهم الفعالة في الرقابة على المؤسسة وتزويدهم بالمعلومات اللازمة وتعويضهم في حال دوث انتهاك لحقوقهم أو المساس بها (الأسرج، 2014). كما يتضمن الالتزام بالمصالح وفقاً للقانون، وضمان حقهم في الحصول على التعويضات الناتجة عن أي انتهاك لحقوقهم، وتطوير آليات تعزيز من مشاركة العاملين، وتمكين أصحاب المصالح من الحصول على القدر الكافي من المعلومات وفي الوقت المناسب (سوالمة، 2017). وتنص الحاكمية المؤسسية على ضرورة أن يتولى مجلس إدارة المصرف الإسلامي الأردني التواصل مع أصحاب المصالح من خلال اجتماعات الهيئة العامة والتقارير السنوية وقسم علاقات المساهمين وتوفير المعلومات حول أنشطة المصرف، كما يتولى المجلس توفير نافذة إلكترونية ضمن موقع المصرف الإلكتروني تتضمن توضيحاً لحقوق المساهمين وتشجيعهم على حضور اجتماعات مجلس الإدارة والمشاركة في التصويت ونشر المستندات المعنية بذلك، إضافة إلى تخصيص نافذة أخرى تتضمن توضيحاً لحقوق أصحاب حسابات الاستثمار، ونشر السياسات التي تنظم العلاقة فيما بينهم وبين المصرف (بنك صفوة الإسلامي، 2022).

رابعاً: المسؤولية، تعرف المسؤولية بأنها إلزام الشخص بالتعويض عن الأذى أو الضرر الذي يلحق بالآخرين نتيجةً لفعل قام به (الصرمي، 2015). وفي إطار الحاكمية المؤسسية، تشير المسؤولية إلى إلزام مجلس الإدارة بضمان سلامة جميع جوانب العمليات المصرفية، بما فيها الأوضاع المالية والامتثال لمتطلبات البنك المركزي والجهات الرقابية والتنظيمية، ومراعاة أصحاب المصالح، والإلتزام بإدارة المصرف بما يتماشى مع القوانين والتشريعات الداخلية للمصرف، ويجب على المصرف تحديد حدود واضحة للمسؤولية، على مختلف المستويات الإدارية (البنك الإسلامي الأردني، 2022).

خامساً: المساواة، في إطار الحاكمية المؤسسية، تتعلق المساواة بالتعامل المنصف مع حملة الأسهم داخل كل فئة، ومنحهم الحق في الدفاع عن حقوقهم، والمشاركة في التصويت في الجمعية العمومية على القرارات الأساسية، وحمايتهم من أي استحواد أو دمج مشكوك فيه، وحمايتهم من الاتجار غير المشروع بالمعلومات الداخلية للمؤسسة ومنحهم الحق في الاطلاع على كافة المعاملات (الأسرج، 2014). إضافة إلى توفير الطرق والوسائل المناسبة التي تضمن التسجيل الصحيح والسليم للملكية، وتوفير الوسائل المناسبة التي تضمن إمكانية الحصول على كافة المعلومات ذات الأهمية في الوقت والطريقة المناسبة، والمشاركة الفعالة في عمليات التصويت في اجتماعات الجمعية العمومية التي تُعقد للمساهمين، وضمان حقوق المساهمين في الحصول على نصيبهم من توزيعات الأرباح (فروم، 2016).

سادساً: المسؤولية الاجتماعية، تشير المسؤولية الاجتماعية إلى التزام المنظمة بالمشاركة في الأعمال الأخلاقية والإيجابية عند ممارسة أنشطتها تجاه مختلف الأطراف المعنية بها، استناداً إلى التكليف المقرر وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، بهدف تعزيز ورفع مستوى المجتمع الإسلامي مع مراعاة عناصر المرونة والاستطاعة والشمول والعدالة (العاني، 2017). وتتعلق المسؤولية الاجتماعية بتحمل المؤسسة لمسؤولياتها تجاه البيئة التي تعمل فيها، وما فيها من عناصر وموارد ومكونات، والتي قد تشمل دعم المؤسسات التعليمية، وتنظيم المؤتمرات وتقديم القروض الحسنة والمشاركة في التبرعات. ويسند للجنة المسؤولية الاجتماعية والإستدامة مسؤولية تنفيذ البرامج الاجتماعية للمصرف (البنك الإسلامي الأردني، 2022).

المبحث الثاني: جودة التدقيق الشرعي الداخلي

تتفرد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية عن غيرها من المؤسسات والمصارف التقليدية بمزايا عدة، أبرزها ارتكازها على مبادئ وقواعد وأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها وعملياتها المالية والتجارية والاستثمارية، ويوجب عقد التأسيس والنظام الأساسي استحداث دوائر للتدقيق الشرعي الداخلي، لضبط جميع الأنشطة والعمليات المصرفية ومتابعة التنفيذ الأمثل لها؛ حرصاً على متابعة أية مخالفة شرعية قد تضر المعاملات وتفقد الصفة الشرعية.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الشرعي الداخلي وجودة التدقيق الشرعي الداخلي

حظي مفهوم التدقيق الشرعي الداخلي بأعلى درجات الاهتمام من قبل المؤسسات والمصارف الإسلامية، كونه يمثل علامة فارقة بين إجراءات التدقيق في المصارف الإسلامية والتقليدية، حيث يقتصر التدقيق في المصارف التقليدية على التدقيق الإداري والمالي، بعكس التدقيق في المصارف الإسلامية والذي يشمل إلى جانب التدقيق الإداري والمالي، التدقيق الشرعي، للتأكد من مدى التزام المصرف بالضوابط الشرعية في أنشطته وعملياته.

ويُعرف التدقيق الشرعي الداخلي بأنه "أحد نماذج الرقابة الإدارية، التي تعمل وفق نظرية الوكالة، حيث تعتبر الإدارة وكيلاً عن المساهمين أو أصحاب المصلحة الذين يرغبون في تحقيق الأهداف وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها" (قنطجى، 2009). ويُعرف بأنه "نشاط استشاري مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية شرعية بشكل موضوعي، ويهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة من خلال التحقق من مدى التزامها بالضوابط والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، ويدعم تحقيق الأهداف المالية الإسلامية للمؤسسة من خلال اتباع منهج منظم ومنضبط، لتقييم فاعلية عمليات إدارة المخاطر الشرعية ونظام الرقابة

الشَّرعية وحكمة هياكل النشاطات الشرعية وتحسينها" (عطية، 2017). ويعرف بأنه وهو جزء أساسي من هيكل المصرف الوظيفي، يخضع لقوانينه المتعلقة بأمور التوظيف من عزل وتعيين وحقوق وواجبات، ويركز على محتوى الفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية وتنفيذها من خلال متابعة المعاملات في مراحل التنفيذ المختلفة، وتعديل الانحرافات الحاصلة، والإفصاح عن ذلك للإدارة العليا للمصرف (الكسابية، 2015).

ويمكن تعريف التدقيق الشرعي الداخلي بأنه عمليات فحص وضبط وتحقيق وتقييم تقوم بها دائرة أو قسم مؤهل وملم بالعلوم الشرعية والمالية، ويهدف إلى التأكد من تطبيق المصرف أو المؤسسة المالية الإسلامية للفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، فيما يخص آلية تنفيذ الصيغ التمويلية والاستثمارية والخدمات المصرفية وتطبيقها ضمن الفتاوى الصادرة عن الهيئة، ضمن إطار الضوابط الشرعية وتعاليم الدين الإسلامي في فقه المعاملات المالية، بهدف ضمان سلامة التنفيذ من الناحية الشرعية.

تسعى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إلى ضمان أن تكون إجراءات التدقيق الداخلي المالية والإدارية أو الشرعية، على أعلى مستوى من الدقة والكفاءة والفعالية، بما يضمن تحقيق الأهداف التدقيقية المنشودة، ولهذا تخصص المصارف والمؤسسات الإسلامية المتطلبات والموارد التي تضمن الوصول إلى أعلى درجات الجودة والاحترافية في إجراءات التدقيق، وتتابع بصورة مستمرة التطورات والممارسات المستجدة في ميدان التدقيق.

وعُرفت جودة التدقيق الداخلي بأنها "مدى المطابقة مع المتطلبات"، إذ تسعى المؤسسات إلى مراقبة الأداء والأنشطة والأعمال اليومية بهدف تحقيق أعلى درجات الجودة من خلال تقليل الأخطاء وكشف الانحرافات بطريقة تؤدي إلى تلبية احتياجات الإدارة بشكل أفضل (سوالمة، 2017). وعُرفت بأنها احتمالية اكتشاف الأخطاء والتحرّفات الجوهرية في القوائم المالية والحسابات، نتيجة لعمليات الرقابة والتدقيق، وتُذكر هذه الأخطاء في تقرير يُعد ويُقدّم في نهاية العملية التدقيقية (جاسم، 2019). أمّا جودة التدقيق الشرعي، فقد عُرفت بأنها "تطبيق سياسات وإجراءات تدقيق شرعي كافية لإنجاز عملية التدقيق وفقاً للمعايير المحددة، بهدف تلبية وظيفة التدقيق الشرعي وتحقيق الأهداف المرجوة من وجودها مع ضمان التحسين المستمر" (بدر، 2019).

ويمكن تعريف جودة التدقيق الشرعي الداخلي بأنها قدرة عمليات التدقيق الشرعي الداخلي على مراقبة واكتشاف الأخطاء الشرعية التي قد تنشأ عن تنفيذ المعاملات التمويلية والاستثمارية والمصرفية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتقديم حلول إيجابية لهذه الأخطاء دون الإضرار بمصالح المصرف أو المؤسسة أو الأطراف ذات الصلة، ممّا يساهم في تحسين تطوير العمل المصرفي ومواكبة التطورات في القطاع المصرفي الإسلامي، وتعزيز المكانة التنافسية للمصرف والمؤسسة المالية ضمن القطاع، ورفع مستوى موثوقيتها أمام عملائها.

المطلب الثاني: أهمية جودة التدقيق الشرعي الداخلي

تتبع أهمية جودة التدقيق الشرعي الداخلي من أهمية عملية التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، إذ لا يمكن إنكار حساسية عمليات التدقيق الشرعي الداخلي التي تؤثر في قرارات وخيارات المستثمرين والمتعاملين والمساهمين، فالمصارف التي تتمتع بجهاز تدقيق داخلي كفو وتقدم تقارير على درجة عالية من الموثوقية تكتسب سمعة تنافسية عالية في القطاع المصرفي الإسلامي. وتحقيق هذا يتطلب اعتماد سياسة الجودة الشاملة في التدقيق الشرعي الداخلي حيث توجه هذه السياسة التركيز على الوعي والتطوير وزيادة الاهتمام بأداء مهنة التدقيق الشرعي الداخلي، كما يتطلب وجود نظام جودة في التدقيق الشرعي الداخلي وجود معايير مهنية وخطط مصرفية دائمة تعزز مهنة التدقيق الشرعي نحو التميز والنجاح.

ويعتبر الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في المعاملات المالية من الأمور التي توليها المصارف الإسلامية أهمية كبيرة؛ نظراً للخسائر والمخاطر التي قد تتعرض لها المصارف نتيجة الفشل في التدقيق الشرعي الداخلي (الفزيح، 2022)، وقد تمثل هذا الاهتمام في توفير أجهزة رقابة شرعية تضمن الامتثال الشرعي، والمحافظة على مستوى عالٍ من الاستعداد والجاهزية لها.

وتوفر جودة التدقيق الشرعي الداخلي أعلى درجات الحماية للجهات المكلفة بعمليات التدقيق الشرعي، فهي تساهم في توفير الضمانات والثقة للأطراف والجهات بكفاءة عمليات التدقيق والتزامها بالمعايير والمبادئ الشرعية مما يقلل من المخاطر ويعزز النزاهة والشفافية في العمليات التدقيقية (النعسان، 2018).

المطلب الثالث: أهداف جودة التدقيق الشرعي الداخلي

يهدف التدقيق الشرعي الداخلي إلى التحقق من الامتثال للقوانين والمبادئ الشرعية والمتطلبات القانونية والتنظيمية، وحماية المصارف الإسلامية من الأخطاء والتجاوزات الشرعية في أنشطتها المختلفة، وحمايتها من المخالفات الصادرة عن الجهات الرقابية المختصة، ومواكبة التطورات في عمليات التدقيق الشرعي الداخلي تبعاً لتطور المنتجات المصرفية الإسلامية، كما يركز على رفع مستوى المصداقية في التوجه نحو الصيرفة الإسلامية المنضبطة مع الشريعة الإسلامية خدمةً للجمهور والمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على حد سواء (الحبشي، 2019).

وترى الدراسة أنّ من أهداف الجودة في التدقيق الشرعي الحفاظ على الصيرفة الإسلامية من التجاوزات والاختلالات التي قد تنشأ عن الفهم غير الدقيق لبعض المنتجات والصيغ الاستثمارية والتأويلية الجديدة، وعدم إلمام بعض الموظفين بشكل كافٍ بالقواعد والمبادئ الشرعية المتعلقة بالمعاملات المالية، كما تهدف جودة التدقيق الشرعي إلى رفع مستوى مهنة التدقيق الشرعي الداخلي وتميزه مما يحقق الانضباط الشرعي في المعاملات المالية الإسلامية، وتحقيق المصالح المشتركة لكل الأطراف ذات العلاقة.

المطلب الرابع: أبعاد جودة التدقيق الشرعي الداخلي

أولاً: الالتزام الشرعي، يُعتبر الالتزام الشرعي الدعامية الأساسية للمصارف الإسلامية لابتكار الحلول وتحقيق الأرباح التي تتوافق مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية. ووفقاً لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية (AAOIFI) فإن الالتزام الشرعي يمثل آلية للتأكد من التزام المصرف أو المؤسسة المالية الإسلامية بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في العقود والمعاملات المالية". ويشكل الالتزام الشرعي جزءاً أساسياً من الحاكمية، يهدف إلى تحقيق التجانس في العمليات التدقيقية والإشراف التي تنفذها المصارف الإسلامية وتعزيز عملياتها، مما يساهم في الارتقاء بالمؤسسة ورفع مصداقيتها. وتقع مسؤولية الالتزام الشرعي على عاتق جميع المستويات الإدارية في المصرف الإسلامي (البنك المركزي الأردني، 2016). ويقاس الالتزام الشرعي بدورية تقارير التدقيق الشرعي والالتزام العاملين، والإجراءات التي تتخذها الإدارة التنفيذية بالاستناد إلى تلك التقارير، والأنظمة التي تفرزها دائرة التدقيق الشرعي الداخلي.

ثانياً: الاستقلالية، تعرف الاستقلالية بأنها حرية المدقق الشرعي الداخلي في مزاولة أعماله وتجنب الضغوط التي قد تفرض من جانب الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة، حيث يخضع أمر تعيينه وعزله لهيئة الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي (المطيري، 2019). كما تعرف بأنها تحرر المدقق الشرعي من أي تأثيرات أو ضغوط غير مهنية قد تؤثر على أدائه في إطار عمله، ومراعاة تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة، والالتزام بالفعل الصحيح دون تحييد (شرف، 2020). وتقع مسؤولية استقلالية المدقق الشرعي الداخلي على مجلس إدارة المصرف الإسلامي، حيث يتوجب على مجلس الإدارة حماية المدقق الشرعي الداخلي من أي تدخلات أو ضغوطات قد تمارس عليهم من قبل الإدارة التنفيذية (البنك المركزي الأردني، 2016)، بما يمنح المدقق القدرة على أداء مهمته التدقيقية بشكل مستقل، بعيداً عن أي مؤثرات قد تسبب اختلالات شكلية أو جوهرية في التقارير التي يصدرها بعد انتهاء العملية. وتقاس الاستقلالية في قدرة دائرة التدقيق الشرعي على الوصول للسجلات والمعلومات ذات الصلة، وارتباط الدائرة بهيئة الرقابة الشرعية ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ثالثاً: الموقع داخل الهيكل التنظيمي، يمثل موقع دائرة التدقيق الشرعي الداخلي تنظيم دائرة التدقيق ضمن الهيكل الهرمي للمؤسسة أو المصرف، بما يضمن الإطار الملائم لعمليات الدائرة، ويساعد على تحقيق أهدافها. ويحقق الموقع التنظيمي لدائرة التدقيق الشرعي الداخلي المرونة والجودة في الأداء، حيث يضمن ارتباط الدائرة بالمستويات الإدارية التي تحقق لها درجة عالية من المرونة في ممارسة مهامها، كما أن ارتباطها المباشرة بهيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة في المصرف الإسلامي؛ يكسبها ميزة الاستقلالية مما يزيد من جودة أعمالها التدقيقية. ويقاس موقع دائرة التدقيق الشرعي الداخلي داخل الهيكل التنظيمي بارتباط الدائرة إدارياً مع الإدارة التنفيذية العليا مما يضمن وصول نتائج لها مباشرة ويجنبها الضغوطات من مستويات إدارية أخرى، وحصول الدائرة على الموافقات اللازمة للبدء بعمليات التدقيق وتوفير جميع المعلومات والبيانات الضرورية لغايات التدقيق، وبيان ما يحقق هذا الموقع من استقلالية للمدقق الشرعي.

رابعاً: التعيين والعزل، يعرف التعيين والعزل بأنه السياسات والإجراءات المتبعة لتعيين مدير دائرة التدقيق الشرعي الداخلي وموظفيه في المصرف الإسلامي والإجراءات المتخذة في حال العزل أو التغيير في تشكيلة الدائرة (العميان، 2013)، وتساعد هذه السياسات والإجراءات في تحقيق الجودة في التدقيق الشرعي الداخلي من خلال ضمان استقلالية عمل الدائرة، وممارسة عمل الموظفين بحرية دون التعرض لأي انتهاك أو تعسف وظيفي، وتعيين موظفين أكفاء يتم اختيارهم بناءً على أسس مهنية وعلمية، بعيداً عن أية مؤثرات خارجية. ويقاس التعيين والعزل بالأسس والمعايير المهنية المتبعة في التعيين والعزل، وكفاية عدد موظفي دائرة التدقيق الشرعي، والإفصاح عن آلية عزل وتعيين مدير دائرة التدقيق الشرعي الداخلي.

خامساً: المهنية والتأهيل العلمي، يقصد بالمهنية والتأهيل العلمي امتلاك المدقق الشرعي الداخلي المعرفة الكافية في العلوم الشرعية وأصولها، والعلوم المالية والاقتصادية، والالتزام التام بالأنظمة والمعايير واللوائح المهنية، والتأكد من اتباع مبادئ التدقيق الشرعي الموضوعية والمعتمدة، وعدم استخدام أساليب وطرق غير شرعية لتحقيق مصالح شخصية (شرف، 2020). وتساعد المهنية والتأهيل العلمي في تحقيق الجودة في التدقيق الشرعي الداخلي من خلال تمتع المدقق بدرجة عالية من الكفاءة والمعرفة والخبرة والذرية اللازمة في عمله والتي تسهم في تحقيق التكامل في عملية التدقيق (الكاسح، 2020)، ومواكبة التطورات والمستجدات في مجال التدقيق الشرعي، والإلمام بالقرارات الصادرة عن الجهات الرقابية العليا ذات الصلة، وبناء نتائج المدقق وتقاريره بالاستناد إلى أدلة وإثباتات كافية (الفرع، 2022)، بالإضافة إلى الحصول على الشهادات المهنية المتخصصة في التدقيق الشرعي مثل شهادة المدقق أو المراقب المعتمد (CSAA) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (قوقزة، 2019). وتقاس المهنية والتأهيل العلمي لموظفي دائرة التدقيق الشرعي بالتأهيل المناسب والخبرة الشرعية والمالية لمهنة المدقق الشرعي، والشهادات المهنية المختصة في التدقيق الشرعي الداخلي ومتابعة ما يستجد من أبحاث ومؤتمرات تعزز قدرتهم وترفع كفاءتهم.

ثالثاً: الطريقة والإجراءات

1- منهجية الدراسة

نظراً لكونه الأكثر استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، ويهدف إلى تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، من خلال استخدام الأدبيات والمصادر والمراجع والدراسات والأبحاث السابقة المتاحة، والتي ترتبط بموضوع ضمن إطارها النظري، كما يشمل جمع البيانات من مصادر الأولية باستخدام استبانة بحثية تم توزيعها على الموظفين العاملين في إدارات التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية، إضافة إلى الموظفين المختصين وأصحاب الخبرة في إجراءات التدقيق الشرعي، والمعنيين بالحاكمة المؤسسية في فروع هذه المصارف وإداراتها.

2- مجتمع وعينة الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية الأردنية البالغ عددها (3) مصارف وهي (البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك صفوة الإسلامي)، حيث تم توزيع الاستبانة على موظفي الدوائر المعنية في البنوك المذكورة أعلاه.

3- وحدة تحليل عينة الدراسة

اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية من مجتمعها، تألفت من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ومديري دوائر التدقيق الشرعي الداخلي وموظفيها، ومديري الفروع ودوائر الإدارة المختلفة ذات العلاقة والارتباط بالتدقيق الشرعي الداخلي مثل دوائر الامتثال ودوائر تمويل الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى ودوائر التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية (البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك صفوة الإسلامي) وبواقع (200) موظفاً، تم توزيع أداة الدراسة عليهم، وتم استرجاع (160) استبانة، منها (159) استبانة صالحة لأغراض التحليل الإحصائي، وبنسبة استرداد بلغت (80%)، وبالتالي فإن العينة بلغت (159) موظفاً شكّلوا عينة الدراسة.

4- طرق جمع البيانات والمعلومات

اعتمدت الدراسة على جمع البيانات والمعلومات من خلال نوعين من مصادر المعلومات، وهي كما يلي:

1- المصادر الثانوية: وذلك من خلال الاستعانة بالأدبيات والمصادر والمراجع والدراسات والأبحاث السابقة المتاحة والشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) التي تعنى بهذا الموضوع ضمن إطارها النظري.

2- المصادر الأولية: تم الاعتماد على الاستبانة التي تم تصميمها للحصول على المعلومات الأولية للدراسة من خلال ما طرحه الأدب النظري والدراسات العلمية السابقة والمراجع المختصة، لقياس أثر الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية. وقد تكونت الاستبانة من جزأين، وكما يلي:

الجزء الأول: المتغيرات الشخصية والوظيفية، وتتضمن (الجنس، مكان العمل، المؤهل العلمي التخصص العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، الشهادات المهنية).

الجزء الثاني: متغيرات الدراسة، والتي تضمنت:

1- المتغير المستقل (مبادئ الحاكمية المؤسسية)، وتتضمن ست متغيرات أو مبادئ وهي: الشفافية والإفصاح، المساواة، أصحاب المصالح، المسؤولية، المساواة، والمسؤولية الاجتماعية.

2- المتغير التابع: (جودة التدقيق الشرعي الداخلي)، ويتضمن خمسة أبعاد أو متغيرات وهي: الالتزام الشرعي، الاستقلالية، الموقع داخل الهيكل التنظيمي، التعيين والعزل، والمهنية والتأهيل العلمي.

كما استخدمت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي (Likert Five Scale) لغايات قياس آراء أفراد العينة، وذلك من خلال وضع إشارة (✓) مقابل الإجابة التي تعكس درجة موافقتهم، وقد تم إعطاء كل فقرة درجة ليتم معالجتها إحصائياً على النحو الآتي: موافق بشدة = 5، موافق = 4، محايد = 3، غير موافق = 2، غير موافق بشدة = 1.

وقد تم الاعتماد على المقياس التالي للحكم على المتوسطات الحسابية لمستوى التقييم، وحسب المعادلة التالية:

(القيمة العظمى للبدال – القيمة الصغرى للبدال) / عدد المستويات = $(5-1) / 3 = 1.33$. وبذلك تكون المتوسطات الحسابية كالآتي:

(أقل من 2.33) درجة منخفضة (من 2.33 - أقل من 3.67) درجة متوسطة (من 3.67 - 5) درجة عالية.

5- صدق أداة الدراسة (الصدق البنائي (Validity))

يقصد بالصدق البنائي مدى تعبير فقرات كل متغير من متغيرات الدراسة عن المتغير الذي ينتمي إليه، وقد أخذت الدراسة بالحسبان التأكد من أن كل متغير من متغيرات الدراسة ممثل بشكل دقيق ومناسب بمجموعة من الفقرات أو العبارات، وأن هذه الفقرات تقيس فعلياً هذا المتغير. وقد تم استخدام اختبار الثبات كرونباخ ألفا لغايات التأكد من الصدق البنائي، والجدول (1) يبين النتائج:

الجدول (1) معاملات ثبات مجالات أداة الدراسة

المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا
الشفافية والإفصاح	6	0.761
المساءلة	6	0.777
أصحاب المصالح	5	0.639
المسؤولية	6	0.774
المساواة	5	0.766
المسؤولية الاجتماعية	5	0.832
المتغير المستقل ككل	33	0.918
الالتزام الشرعي	5	0.839
الاستقلالية	5	0.697
الموقع داخل الهيكل التنظيمي	5	0.803
التعيين والعزل	5	0.810
المهنية والتأهيل المهني	5	0.718
المتغير التابع ككل	25	0.918
الأداة ككل	58	0.953

يتبين من الجدول (1) أن معامل الثبات ألفا للأداة ككل بلغ (0.953)، وتعتبر نسبة مقبولة لأغراض الدراسة والبحث العلمي وثبات الأداة، إذ إن النسبة المقبولة هي $(a \geq 0.6)$. ونلاحظ بأن قيم ألفا لمحاور الدراسة تراوحت بين (0.639 – 0.839) للمتغيرات التابعة والمستقلة، ويمكن الاستنتاج من خلال هذه النتائج، بأن جميع المعاملات مقبولة لأغراض الدراسة والبحث العلمي (Zikmund et al., 2013).

6- اختبار مدى ملائمة البيانات

1-6 اختبار معامل ارتباط بيرسون

تم إجراء اختبار بيرسون (مصفوفة ارتباط المتغيرات المستقلة) لبيان مدى علاقة متغيرات الدراسة المستقلة ببعضها، وبحسب ما يظهر في الجدول رقم (2)، ويُعرف هذا الاختبار بأنه من أفضل الطرق لقياس الارتباط بين المتغيرات ذات الأهمية؛ لأنه يستند إلى طريقة التباين ويعطي معلومات عن حجم الارتباط واتجاه العلاقة.

الجدول (2) مصفوفة ارتباط المتغيرات المستقلة

		الشفافية والإفصاح	المساءلة	أصحاب المصالح	لمسؤولية	لمساواة	المسؤولية الاجتماعية
الشفافية والإفصاح	Pearson Correlation	1	.476**	.500**	.453**	.529**	.417**
المساءلة	Pearson Correlation	.476**	1	.379**	.533**	.507**	.422**
أصحاب المصالح	Pearson Correlation	.500**	.379**	1	.389**	.578**	.524**
المسؤولية	Pearson Correlation	.453**	.533**	.389**	1	.579**	.497**
المساواة	Pearson Correlation	.529**	.507**	.578**	.579**	1	.547**
المسؤولية الاجتماعية	Pearson Correlation	.417**	.422**	.524**	.497**	.547**	1

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يشير الجدول السابق إلى أنَّ جميع المتغيرات المستقلة ترتبط بعلاقات دالة إحصائية وموجبة من حيث الاتجاه، وقد تراوحت قيم الارتباط (R) بين (0.379 – 0.579). وكانت العلاقة الأقوى بين المتغيرين (المساواة والمسؤولية)، بينما كانت الأقل بين (أصحاب المصالح والمساءلة).

2-6 اختبار الامتداد الخطي

تم إجراء اختبار الامتداد الخطي (collinearity)، وذلك للتأكد من عدم وجود ارتباط تام بين المتغيرات المستقلة وإمكانية اختبار أثرها مجتمعة على المتغير التابع كما يظهر الجدول (3-3).

الجدول (3) اختبار الامتداد الخطي

المتغير	معامل تضخم الثباين VIF	درجة السُمحية Tolerance
الشفافية والإفصاح	1.645	.608
المساءلة	1.623	.616
أصحاب المصالح	1.762	.568
المسؤولية	1.807	.554
المساواة	2.163	.462
المسؤولية الاجتماعية	1.697	.589

نلاحظ من النتائج في الجدول (3) بأنَّ معاملات تضخم الثباين (VIF) لجميع المتغيرات، كانت قيمتها أقلَّ من (10)، حيث تراوحت بين (1.62 – 2.16)، ممَّا يعني استقلاليتها وإمكانية دراسة أثرها مجتمعة على المتغير التابع.

7- الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها

لغايات تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى إجابات علمية عن أسئلتها؛ عولجت البيانات التي تم تجميعها من خلال أداة الدراسة، عن طريق برنامج التحليل الإحصائي (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) SPSS من خلال ما يلي:

أولاً: أساليب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistic Measures

وذلك لغايات وصف خصائص عينة الدراسة الديموغرافية والوظيفية، إضافة إلى تقديراتهم من خلال الإجابات عن فقرات أداة الدراسة، وتشمل هذه الأساليب: النسب المئوية، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والأهمية النسبية.

ثانياً: الإحصاء التحليلي

- 1- معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للتعرف على مدى ثبات مقياس الدراسة.
- 2- تحليل معامل الانحدار المتعدد (multiple linear regression analysis) لإختبار الأثر بين متغيرات الدراسة.
- 3- اختبار الارتباط بيرسون (Pearson) لقياس حجم واتجاه الارتباط بين المتغيرات.
- 4- معامل تضخم الثباتين (variance inflation factor) لتقييم قوة العلاقة بين المتغيرات.

رابعاً: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتضمن المبحث الثاني من الفصل الثالث عرضاً لنتائج التحليل الإحصائي التي توصلت إليها الدراسة، وفقاً لأسئلة أداة الدراسة التي هدفت إلى التعرف على أثر الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الشرعي الداخلي، وقد جمعت البيانات من خلال أفراد عينة الدراسة وتمت معالجتها إحصائياً، وفيما يلي عرض لهذه النتائج.

1- وصف خصائص عينة الدراسة

يبين الجدول رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية للعينة، حيث تم استخدام أسلوب التكرارات والنسب المئوية، وكانت نتائج التحليل الإحصائي لهذه المتغيرات كما يلي:

الجدول (4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (العينة=159)

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	141	88.7
	أنثى	18	11.3
مكان العمل	البنك الإسلامي الأردني	82	51.6
	البنك العربي الإسلامي الدولي	40	25.1
	بنك صفوة الإسلامي	37	23.3
المؤهل العلمي	دبلوم	14	0.88
	بكالوريوس	89	55.9
	ماجستير	34	21.4

13.8	22	دكتوراه	التَّخْصُّصُ العِلْمِيُّ
4.4	7	علوم شرعية	
49	78	علوم مالية	
21.4	34	المصارف الإسلامية	
25.2	40	أخرى	
3.1	5	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
10.1	16	5 - أقل من 10 سنوات	
32.7	52	10 - أقل من 15 سنة	
54.1	86	15 سنة فأكثر	
1.9	3	عضو هيئة رقابة شرعية	المسمى الوظيفي
0.6	1	مدير دائرة التدقيق الشرعي الداخلي	
8.2	13	موظف دائرة التدقيق الشرعي الداخلي	
56.6	90	مدير فرع	
32.7	52	أخرى	الشهادات المهنية
20.1	32	CIB	
4.4	7	MCIB	
4.4	7	CIPA	
6.3	10	CSAA	
9.4	15	أخرى	
55.4	88	لا يوجد	

يبين الجدول (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية، حيث يتبين بأن غالبية أفراد عينة الدراسة كانوا من الذكور بنسبة بلغت (88.7%)، فيما بلغت نسبة الإناث (11.3%) وهذا مؤشر على ندرة الإناث اللواتي يعملن في المواقع القيادية وفي هيئات الرقابة الشرعية ودوائر التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية، وأن ما نسبته (51.6%) من أفراد العينة يعملون في البنك الإسلامي الأردني، وحل في المرتبة الثانية البنك العربي الإسلامي الدولي بنسبة (25.1%)، وحل بنك صفوة الإسلامي أخيراً بنسبة بلغت (23.3%)، ويعود ذلك إلى حجم كل من البنوك الثلاثة، إذ يُعتبر البنك الإسلامي أكبرها.

أما فيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي، فالجدول يشير إلى أن النسبة الأكبر (55.9%) كانوا من حملة درجة البكالوريوس، وكانت نسبة حملة درجة الدبلوم (0.88%)، أما التخصص العلمي فكان تخصص غالبية العينة هو العلوم المالية بنسبة بلغت (49%)، وتظهر نتائج عينة الدراسة أن (25.2%) كانت تخصصاتهم العلمية ضمن بند أخرى وهذا مؤشر على أن البنوك الإسلامية تأخذ بتخصصات غير التخصصات المالية والإدارية والشرعية.

وفيما يتعلق بمتغير الخبرة، فالجدول يبين بأن غالبية (54.1%) كانت خبراتهم 15 سنة فأكثر بينما كانت نسبة الأفراد البالغة خدمتهم أقل من 5 سنوات (3.1%) وهذه النسبة في الغالب لموظفين جدد في دوائر التدقيق الشرعي في عينة الدراسة، وكان المسمى الوظيفي "مدير فرع" الأعلى من أفراد عينة الدراسة بنسبة بلغت (56.6%)، بينما كانت النسبة الأقل لمن يشغل وظيفة مدير دائرة التدقيق الشرعي الداخلي بنسبة (0.6%). وأخيراً، لوحظ بأن غالبية أفراد عينة الدراسة لا يحملون شهادة مهنية، حيث بلغت نسبتهم (55.4%) وهذا يشير إلى اكتفاء المصارف الإسلامية الأردنية بالدورات التدريبية الداخلية التي تعقد ضمن برامج المصرف التدريبية دون التركيز على الشهادات المهنية الصادرة عن الجهات ذات الاختصاص.

2- تحليل إجابات فقرات الدراسة

تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة لمعرفة تقديرات أفراد العينة على محاور الدراسة وأبعادها، وجاءت النتائج كما توضّح الجداول الآتية:

2-1 مبادئ المتغير المستقل: (مبادئ الحاكمية المؤسسية)

الجدول (5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لتقديرات أفراد العينة على مبادئ الحاكمية المؤسسية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية
1	الشفافية والإفصاح	4.38	0.469	3	مرتفعة
2	المساءلة	4.41	0.442	1	مرتفعة
3	أصحاب المصالح	4.08	0.482	6	مرتفعة
4	المسؤولية	4.40	0.454	2	مرتفعة
5	المساواة	4.15	0.526	5	مرتفعة
6	المسؤولية الاجتماعية	4.23	0.569	4	مرتفعة
	الوسط الحسابي العام	4.28	0.372		مرتفعة

تبين النتائج الظاهرة في الجدول رقم (5) أن المتوسطات الحسابية بحسب اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو المتغير المستقل "مبادئ الحاكمية المؤسسية" تراوحت بين (4.08 – 4.41). وقد جاء مبدأ المساءلة بالمرتبة الأولى بمتوسط (4.41)، والمسؤولية بالمرتبة الثانية بمتوسط (4.40) والشفافية والإفصاح بالمرتبة الثالثة بمتوسط (4.38)، بينما جاءت المسؤولية الاجتماعية بالمرتبة الرابعة بمتوسط (4.23)، تليها بالمرتبة الخامسة المساواة بمتوسط (4.15)، بينما جاء مبدأ أصحاب المصالح بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (4.08)، كما يتبين بأن الأهمية النسبية لجميع المبادئ جاءت مرتفعة.

2-2 مبادئ المتغير التابع: (جودة التدقيق الشرعي الداخلي):

الجدول (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لتقديرات أفراد العينة لمتغير جودة التدقيق الشرعي الداخلي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية
1	الالتزام الشرعي	4.49	0.454	1	مرتفعة
2	الاستقلالية	4.45	0.456	2	مرتفعة
3	الموقع داخل الهيكل التنظيمي	4.38	0.503	3	مرتفعة
4	التعيين والعزل	4.12	0.614	5	مرتفعة
5	المهنية والتأهيل العلمي	4.28	0.483	4	مرتفعة
	الوسط الحسابي العام	4.34	0.402		مرتفعة

الشَّرْعِيّ الدَّاخِلِيّ، والمتمثَّلة في (الالتزام الشَّرْعِيّ، الاستقلاليَّة، الموقع داخل الهيكل التَّنْظِيمِيّ التَّعْيِين والعزل، المهنيَّة والتَّأهِيْل العلميّ)، في المصارف الإسلاميَّة الأردنيَّة".

2-3 الفرضيات الفرعية

لاختبار هذه الفرضيات؛ تمَّ استخدام اختبار الانحدار المتعدّد (Multiple Regression).

الجدول (8) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

Ho ₅		Ho ₄		Ho ₃		Ho ₂		Ho ₁		الفرضية الفرعية
الدَّلالة الإحصائية	معامل الانحدار	الدَّلالة الإحصائية	معامل الانحدار	الدَّلالة الإحصائية	معامل الانحدار	الدَّلالة الإحصائية	معامل الانحدار	الدَّلالة الإحصائية	معامل الانحدار	المتغير المستقل
.000	.299	.129	.126	.001	.261	.017	.179	.007	.207	الشفافية والإفصاح
.689	-.030	.146	.119	.042	.158	.003	.219	.000	.327	المساءلة
.247	.092	.006	.238	.147	.118	.864	.013	.578	-.044	أصحاب المصالح
.217	.099	.080	.152	.319	.082	.009	.206	.002	.248	المسؤولية
.053	.171	.448	.072	.248	.103	.142	.125	.759	.027	المساواة
.003	.230	.241	.098	.060	.150	.022	.173	.307	.079	المسؤولية الاجتماعية
0.463		0.373		0.441		0.496		0.464		معامل التحديد R ²
0.680		0.611		0.664		0.704		0.681		معامل الارتباط R
0.00		0.00		0.00		0.00		0.00		الدَّلالة الإحصائية Sig
21.83		15.08		19.95		24.9		21.9		F المحسوبة

الفرضية الفرعية الأولى (Ho₁): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنويّة ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمية المؤسسية في الالتزام الشَّرْعِيّ للتدقيق الشَّرْعِيّ الدَّاخِلِيّ في المصارف الإسلامية الأردنيَّة.

تبيّن النتائج بأن قيمة F المحسوبة بلغت (21.9) وقيمة الدَّلالة الإحصائية (0.00) ممّا يشير إلى معنويّتها. ويتّضح أنّ معامل الارتباط R بلغ (0.681) ومعامل التحديد R² (0.464)، حيث يمكن تفسير التغير الحاصل في الالتزام الشَّرْعِيّ للتدقيق الشَّرْعِيّ الدَّاخِلِيّ في المصارف الإسلامية الأردنيَّة بما نسبته (46.4%) بمبادئ الحاكمية المؤسسية. وقد تبين أن معامل الانحدار عند (الشفافية والإفصاح) قد بلغ (0.207) وبمستوى دلالة (0.007)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي، بينما بلغ معامل الانحدار عند (المساءلة)، (0.327) وبمستوى دلالة (0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي أيضاً، وتشير أيضاً النتائج إلى أن (أصحاب المصالح) بلغ

معامل الانحدار له (-0.044) وبمستوى دلالة إحصائية (0.578) مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير غير معنوي، وبلغ معامل الانحدار عند (المسؤولية) (0.248) وبمستوى دلالة (0.002)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي كما وتشير النتائج إلى أن معامل الانحدار عند (المساواة) قد بلغ (0.027) وبمستوى دلالة (0.759)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير غير معنوي، وأخيراً يتبين أن معامل الانحدار عند (المسؤولية الاجتماعية) قد بلغ (0.079) وبمستوى دلالة (0.307)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير غير معنوي. وعليه تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى وقبول البديلة، التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمة المؤسسية المقيسة في (الشفافية والإفصاح المساءلة، أصحاب المصالح، المسؤولية، المساواة، المسؤولية الاجتماعية) في الالتزام الشرعي للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية".

الفرضية الفرعية الثانية (H₀₂): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمة المؤسسية في استقلالية التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية.

تبيّن النتائج بأن قيمة F المحسوبة بلغت (24.9) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.00) ممّا يشير إلى معنويّتها. ويّضح أنّ معامل الارتباط R بلغ (0.704) ومعامل التحديد R² (0.496)، حيث يمكن تفسير التغير الحاصل في استقلالية التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية بما نسبته (49.6%) بمبادئ الحاكمة المؤسسية. وقد تبين أن معامل الانحدار عند (الشفافية والإفصاح) قد بلغ (0.179) وبمستوى دلالة (0.017)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي، بينما بلغ معامل الانحدار عند (المساءلة) قد بلغ (0.219) وبمستوى دلالة (0.003)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي أيضاً، وتشير أيضاً النتائج إلى أن (أصحاب المصالح) بلغ معامل الانحدار له (0.013) وبمستوى دلالة إحصائية (0.864) مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير غير معنوي، وبلغ معامل الانحدار عند (المسؤولية) (0.206) وبمستوى دلالة (0.009)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي، كما وتشير النتائج إلى أن معامل الانحدار عند (المساواة) قد بلغ (0.125) وبمستوى دلالة (0.142) مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير غير معنوي، وأخيراً يتبين أن معامل الانحدار عند (المسؤولية الاجتماعية) قد بلغ (0.173) وبمستوى دلالة (0.022)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. وعليه تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية وقبول البديلة، التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمة المؤسسية المقيسة في (الشفافية والإفصاح المساءلة، أصحاب المصالح، المسؤولية، المساواة، المسؤولية الاجتماعية) في استقلالية التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية".

الفرضية الفرعية الثالثة (H₀₃): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمة المؤسسية في الموقع داخل الهيكل التنظيمي للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية.

تبيّن النتائج بأن قيمة F المحسوبة بلغت (19.95) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.00) ممّا يشير إلى معنويّتها. ويّضح أنّ معامل الارتباط R بلغ (0.664) ومعامل التحديد R² (0.441)، حيث يمكن تفسير التغير الحاصل في الموقع داخل الهيكل التنظيمي للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية بما نسبته (44.1%) بمبادئ الحاكمة المؤسسية. وقد تبين أن معامل الانحدار عند (الشفافية والإفصاح) قد بلغ (0.261) وبمستوى دلالة (0.001)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي، بينما بلغ معامل الانحدار عند (المساءلة) قد بلغ (0.158) وبمستوى دلالة (0.042)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي أيضاً، وتشير أيضاً النتائج إلى أن (أصحاب المصالح) بلغ معامل الانحدار له (0.118) وبمستوى دلالة إحصائية (0.147) مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير غير معنوي، وبلغ معامل الانحدار عند (المسؤولية) (0.082) وبمستوى دلالة (0.319)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير غير معنوي، كما وتشير النتائج إلى أن معامل الانحدار عند (المساواة) قد بلغ (0.103) وبمستوى دلالة (0.248)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير غير معنوي، وأخيراً يتبين أن معامل الانحدار عند (المسؤولية الاجتماعية) قد بلغ (0.150) وبمستوى دلالة (0.060)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير غير معنوي. وعليه تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة وقبول البديلة، التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمة المؤسسية المقيسة في (الشفافية والإفصاح المساءلة، أصحاب

المصالح، المسؤولية، المساواة، المسؤولية الاجتماعية) الموقع داخل الهيكل التنظيمي للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية".

الفرضية الفرعية الرابعة (Ho4): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمة المؤسسية في المهنية والتأهيل العلمي للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية.

تبين النتائج بأن قيمة F المحسوبة بلغت (15.08) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.00) مما يشير إلى معنويتها. ويتضح أن معامل الارتباط R بلغ (0.611) ومعامل التحديد R^2 (0.373)، حيث يمكن تفسير التغير الحاصل في المهنية والتأهيل العلمي للتدقيق الشرعي الداخلي بما نسبته (37.3%) بمبادئ الحاكمة المؤسسية. وقد تبين أن معامل الانحدار عند (الشفافية والإفصاح) قد بلغ (0.126) وبمستوى دلالة (0.129)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير أثر غير معنوي، بينما بلغ معامل الانحدار عند (المساءلة) قد بلغ (0.119) وبمستوى دلالة (0.146)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير غير معنوي أيضاً، وتشير أيضاً النتائج إلى أن (أصحاب المصالح) بلغ معامل الانحدار له (0.238) وبمستوى دلالة إحصائية (0.006) مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي، وبلغ معامل الانحدار عند (المسؤولية) (0.152) وبمستوى دلالة (0.080)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير غير معنوي، كما وتشير النتائج إلى أن معامل الانحدار عند (المساواة) قد بلغ (0.072) وبمستوى دلالة (0.448)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير غير معنوي، وأخيراً يتبين أن معامل الانحدار عند (المسؤولية الاجتماعية) قد بلغ (0.098) وبمستوى دلالة (0.241)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير غير معنوي. وعليه تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الرابعة وقبول البديلة، التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمة المؤسسية المقيسة في (الشفافية والإفصاح، المساءلة، أصحاب المصالح، المسؤولية، المساواة، المسؤولية الاجتماعية) في المهنية والتأهيل العلمي للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية".

الفرضية الفرعية الخامسة (Ho5): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمة المؤسسية في التعيين والعزل للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية.

تبين النتائج بأن قيمة F المحسوبة بلغت (21.83) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.00) مما يشير إلى معنويتها. ويتضح أن معامل الارتباط R بلغ (0.680) ومعامل التحديد R^2 (0.463)، حيث يمكن تفسير التغير الحاصل في التعيين والعزل للتدقيق الشرعي الداخلي بما نسبته (46.3%) بمبادئ الحاكمة المؤسسية. وقد تبين أن معامل الانحدار عند (الشفافية والإفصاح) قد بلغ (0.299) وبمستوى دلالة (0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي، بينما بلغ معامل الانحدار عند (المساءلة) قد بلغ (-0.030) وبمستوى دلالة (0.689)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير غير معنوي أيضاً، وتشير أيضاً النتائج إلى أن (أصحاب المصالح) بلغ معامل الانحدار له (0.092) وبمستوى دلالة إحصائية (0.247) مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير غير معنوي، وبلغ معامل الانحدار عند (المسؤولية) (0.099) وبمستوى دلالة (0.217)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير غير معنوي، كما وتشير النتائج إلى أن معامل الانحدار عند (المساواة) قد بلغ (0.171) وبمستوى دلالة (0.053)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير غير معنوي، وأخيراً يتبين أن معامل الانحدار عند (المسؤولية الاجتماعية) قد بلغ (0.230) وبمستوى دلالة (0.003)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. وعليه تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الخامسة وقبول البديلة، التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمة المؤسسية المقيسة في (الشفافية والإفصاح، المساءلة، أصحاب المصالح، المسؤولية، المساواة، المسؤولية الاجتماعية) في التعيين والعزل للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية".

خامساً: مناقشة النتائج والتوصيات

1- مناقشة النتائج

1- أظهرت نتائج الدراسة أنَّ الأهمية النسبية لمبادئ الحاكمية المؤسسية جاءت مرتفعة بشكل عام، وقد جاء مبدأ المساواة بالمرتبة الأولى، والمسؤولية بالمرتبة الثانية، والشفافية والإفصاح بالمرتبة الثالثة، بينما جاء مبدأ المسؤولية الاجتماعية بالمرتبة الرابعة، تليها بالمرتبة الخامسة المساواة، بينما جاء مبدأ أصحاب المصالح بالمرتبة الأخيرة، وجميعها كانت ذات أهمية نسبية مرتفعة. وتعود أسباب اهتمام المصارف الإسلامية الأردنية بالحاكمية المؤسسية؛ سعيًا منها إلى تحسين وتعزيز الجانب الإداري من خلال الحد من المخالفات والتجاوزات الإدارية التي من الممكن ارتكابها في المصرف، وتحقيق التوازن والتوافق ما بين مصالح المساهمين والإدارات التنفيذية من خلال وضع الإجراءات والقواعد السليمة والتأجحة التي تحقق الكفاءة للعمل المصرفي الإسلامي، مما يضمن تحقيق الأهداف والرؤى الاستراتيجية للمصرف وتعزيز كفاءته وقدرته المالية، إضافة إلى انتشار الوعي بين العاملين بالمصارف الإسلامية بما يخص الحاكمية المؤسسية وأهميتها تطبيقها والإلمام بالجوانب المعرفية لها.

2- أظهرت نتائج الدراسة أنَّ الأهمية النسبية لجودة التدقيق الشرعي الداخلي جاءت مرتفعة بشكل عام، وقد جاء متغير الالتزام الشرعي بالمرتبة الأولى، والاستقلالية بالمرتبة الثانية، والموقع داخل الهيكل التنظيمي بالمرتبة الثالثة، بينما جاءت المهنية والتأهيل العلمي بالمرتبة الرابعة، يليها بالمرتبة الخامسة والأخيرة التعيين والعزل، وجميعها كانت ذات أهمية نسبية مرتفعة. وتعود أسباب اهتمام المصارف الإسلامية الأردنية بالتدقيق الشرعي الداخلي وإيلائه الحرص والعناية الشديدين كونه يُعد محور العمل المصرفي الإسلامي والنقطة الفارقة بينه وبين العمل المصرفي التقليدي، إضافة إلى كونه الخط المنيع للمحافظة على المنظومة المصرفية الإسلامية من الوقوع في الربا وجميع الطرق المؤدية إليه، وإلى دور التدقيق الشرعي الداخلي في المحافظة على المنظومة الأخلاقية في المصارف الإسلامية، ودوره المهم الذي يرتبط بهيئة الرقابة الشرعية للمصرف، حيث إنَّ العلاقة بينهما تكاملية؛ إذ يقع على عاتق دائرة التدقيق الشرعي الداخلي مهام جسام تتمثل في الحرص على التطبيق السليم لعقود المعاملات التمويلية والاستثمارية إضافة إلى دوره في ترجمة قرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية بما يخص صيغ التمويل والاستثمار والخدمات المالية المستحدثة في الصيرفة الإسلامية.

3- أظهرت نتائج الفرضية الرئيسية وجود أثر إيجابي معنوي للحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية، وتعزى هذه النتيجة إلى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بالمضي قدماً نحو تطبيق الحاكمية المؤسسية وترسيخ مبادئها لدى جميع العاملين وفي جميع أنشطة المصرف، وفي جميع إداراته؛ سعيًا للوصول إلى النتائج الإيجابية الناتجة عن تطبيق الحاكمية المؤسسية مع التركيز على دوائر التدقيق الشرعي، سعيًا لتحقيق الرقابة الشرعية بشكل كفؤ يرفع من مصداقية المصرف ويزيد من موقعه التنافسي ويضمن له تحقيق المستهدفات ضمن خطط المصرف طويلة الأجل.

4- أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الأولى وجود أثر إيجابي معنوي للحاكمية المؤسسية في الالتزام الشرعي للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية، وفي هذه النتيجة دلالة واضحة على اهتمام البنك المركزي بخصوصية المصارف الإسلامية من خلال إصدار تعليمات معدلة خاصة بها تراعي شرعية عمل تلك المصارف وهو ما أظهر أثر متغيرات الحاكمية المؤسسية في الالتزام الشرعي لموظفي المصارف الإسلامية عموماً ولدائرة التدقيق الشرعي الداخلي خصوصاً وما لذلك من دور في تحقيق جودة التدقيق الشرعي الداخلي.

5- أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الثانية وجود أثر إيجابي معنوي للحاكمية المؤسسية في استقلالية التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية، وتعزى هذه النتيجة إلى اهتمام الحاكمية المؤسسية بمتغيراتها بالحفاظ على خصوصية واستقلالية دائرة التدقيق الشرعي الداخلي وضمان جودة عملياتها في التدقيق.

6- أظهرت نتائج التحليل المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة وجود أثر إيجابي معنوي للحاكمية المؤسسية في الموقع داخل الهيكل التنظيمي للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية، وفي هذه النتيجة إشارة

إلى أن الحاكمة المؤسسية تهدف لضمان استقلالية موقع دائرة التدقيق الشرعي الداخلي ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف بشكل يضمن جودة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية.

7- أظهرت نتائج التحليل المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة وجود أثر إيجابي معنوي للحاكمية المؤسسية في المهنية والتأهيل العلمي للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية، وفي هذه النتيجة إشارة إلى أن الحاكمة المؤسسية تهدف لتحقيق المهنية والتأهيل العلمي لموظفي دائرة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية بما يضمن تحقيق أعلى درجات الجودة في عملياتها.

8- أظهرت نتائج التحليل المتعلقة بالفرضية الفرعية الخامسة وجود أثر إيجابي معنوي للحاكمية المؤسسية في التعيين والعزل للتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية، وتعزى هذه النتيجة لإدراك الحاكمة المؤسسية ضرورة توفير معايير وضوابط يتم من خلالها التعيين والعزل لمدير وموظفي دائرة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية بما يضمن تحقيق جودة التدقيق الشرعي الداخلي.

2- التوصيات

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج؛ قامت الدراسة بتقديم التوصيات التالية:

1- على المصارف الإسلامية السعي قدماً نحو تدعيم وتعزيز مبادئ الحاكمة المؤسسية المتمثلة في (الشفافية والإفصاح والمسألة وأصحاب المصالح والمسؤولية والمساواة والمسؤولية الاجتماعية) والعمل المشترك بين دوائر المصرف المعنية بالحاكمة المؤسسية لتعزيز هذه المبادئ داخل المصرف.

2- العمل على تطوير منظومة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية المتمثلة في القوانين والتعليمات الخاصة بإجراءات التدقيق الشرعي الداخلي فيها وجعلها دائماً محل مراجعة وتطوير تماشياً مع التطورات المتسارعة على ساحة الصيرفة الإسلامية والتطور المضطرد في المنتجات المالية الإسلامية.

3- ضرورة تأهيل مديري وموظفو دوائر التدقيق الشرعي الداخلي، بالعلوم الشرعية وغيرها من العلوم المالية والإدارية إضافة إلى توفير التدريب العملي والميداني المتواصل للمعنيين بالتدقيق الشرعي الداخلي، وبذل المزيد من الاهتمام بالمؤتمرات والندوات المختصة بالتدقيق الشرعي الداخلي، ومتابعة المستجدات في هذا المجال على صعيد التدقيق والرقابة الشرعية مما لذلك من دور في رفع جودة التدقيق الشرعي الداخلي وبالتالي رفع جودة مخرجات التدقيق الشرعي داخل المصارف الإسلامية بما يعزز أداءها.

4- على المصارف الإسلامية والجهات الرقابية المختصة السعي نحو استحداث نظام تدقيق شرعي خارجي على المصارف الإسلامية الأردنية على غرار مدقق الحسابات الخارجي.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: المصادر والمراجع العربية

- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (1419). تفسير ابن كثير. تحقيق: محمد حسين شمس الدين، بيروت، ط1، دار الكتب العلمية، 298/2.
- الأسرج، حسين عبد المطلب (2014). دور أدوات الحوكمة في تنظيم الرقابة الشرعية وتطويرها. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، <https://ifepedia.com/arab>.
- بدر، باسم (2019). ضمان الجودة في التدقيق الشرعي. أوراق عمل مؤتمر شوري الثامن للتدقيق الشرعي، 6-8/10/2019 مسقط - عمان.

4. بن عيسى، داود سلمان (2018). حوكمة منظومة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، بين تطبيق المعاصرين ونظرة المؤسسين. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية*، مجلد 27، عدد 2، الأردن.
5. بن عيسى، داود سلمان (2019). حوكمة منظومة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بين تطبيق المعاصرين ونظرة المؤسسين. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية*، مجلد 27، عدد 2.
6. البنك الإسلامي الأردني (2022). *دليل الحاكمية المؤسسية*. عمان، الأردن.
7. البنك المركزي الأردني (2016). *التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك الإسلامية*. رقم (2016/64) تاريخ، 2016/9/25، المادة رقم (2) التعريفات www.cbj.gov.jo.
8. بنك سورية الدولي الإسلامي (2009). *دليل الحوكمة المؤسسية*. دمشق، سوريا.
9. بنك صفوة الإسلامي (2022). *دليل الحاكمية المؤسسية*. عمان، الأردن.
10. الترمذي، أبو عيسى محمد (د.ت). *الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم*.
11. جاسم، بيداء فاضل (2019). دور المعرفة الضمنية في تحسين جودة التدقيق، دراسة تطبيقية في أقسام التدقيق والرقابة لكليات جامعة القادسية. *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، العراق، مجلد 9، عدد 1.
12. الحبشي، خالد عبد المحسن (2019). *ضمان الجودة في التدقيق الشرعي*. مؤتمر شوري الثامن للتدقيق الشرعي، المنعقد في مسقط – عمان في الفترة من 6-8 أكتوبر.
13. خشمان، تالا عارف علي (2015). *أثر مبادئ الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية*. أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
14. الرواشدة، هاني علي والبواب، عاطف عقيل (2019). *أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن*. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، مجلد 11 عدد 25، الأردن، ص 393-394.
15. سوايمة، محمد فايز علي (2017). *مدى مساهمة الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية*. رسالة ماجستير، جامعة جرش، جرش، الأردن.
16. السيوطي، جلال الدين (2009). *السراج المنير في ترتيب أحاديث الجامع الصغير*. شرح وترتيب عصام موسى هادي، دار الصديق للنشر والتوزيع، الجبيل، السعودية.
17. شبلي، صبري أحمد (2014). *مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها في دول مختارة الدنمارك ولبنان*. الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان.

18. شرف، سمير (2020). مدى التزام المدقق الداخلي بالمعايير الأخلاقية لمهنة التدقيق: دراسة ميدانية في المصارف السورية الخاصة. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، مجلد 42، عدد 3، دمشق، سورية.
19. شريف، عمر وبن رزوق، زكية (2010). *علاقة الحوكمة بعملية الإفصاح والشفافية في ظل المعايير الدولية للمحاسبة*. جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
20. الشمري، عيد بن حامد (2013). *حوكمة الشركات المفهوم والأهمية والأهداف*. *مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة* س17، عدد 56.
21. شمس الدين، باسم (2013). *القيادة الاستراتيجية وحوكمة الشركات*. ط 1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.
22. الصابوني، محمد علي (1997). *صفوة التفاسير*. دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
23. الصرمي، أحمد رزق (2015). *المسؤولية: مفهومها – طبيعتها الفردية وفق المنظور الإسلامي*. *مجلة القلم*، عدد 3.
24. العاني، أسامة عبد المجيد (2017). *طبيعة المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي (دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني)*. *المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية*، مجلد 13، عدد 3، عمان، الأردن.
25. عباس، علي (2021). *حوكمة الشركات المدخل الإداري*. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1 عمان، الأردن.
26. عبد الرحمن، أحمد صلاح (2019). *الحوكمة الرشيدة الناشئة، الأهمية. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية*، مجلد 1، عدد 10، جامعة أسيوط، مصر.
27. العبدلي، محمد عبد الله حامد (2012). *أثر تطبيق الحاکمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية*. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
28. عطية، عبد الله عطية (2017). *مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق*. المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي، شوري للاستشارات الشرعية، 7-9/4/2017 إسطنبول، تركيا.
29. علي، عبد الوهاب وشحاته، شحاته (2005). *مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة*. الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.
30. العميان، محمود سلمان (2013). *السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال*. ط6، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

31. فروم، محمد الصالح (2016). أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على تنافسيتها: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، مجلد 12، عدد 3، ص 659-667.
32. الفزيع، محمد عودة (2022). *أساسيات الرقابة والتدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية*. معهد الدراسات المصرفية، ط 1، الكويت.
33. قرعان، عوض عادل عوض (2019). أثر حوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية العاملة في الأردن. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
34. قنطقجي، سامر مظهر (2009). *التدقيق الشرعي والمحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية*. بحث مقدّم من خلال مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الجامعة الإسكندنافيّة، www.kantakji.com.
35. فوقزة، ديماء حابس خالد (2019). *مدى استقلالية المدقق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن*. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
36. القيسي، أحمد فارس (2011). *أثر الأدوات الداخلية لحوكمة الشركة على رأس المال العامل وانعكاسهما على القيمة الاقتصادية المضافة*. أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
37. الكاسح، نوري محمد سالم (2020). *التأهيل العلمي والعملية للمراجع الخارجي وأثره على عملية المراجعة: دراسة تطبيقية على مكاتب المحاسبة والمراجعة*. مجلة الجامعي، عدد 32، ليبيا.
38. الكساسبة، أحمد خالد فلاح (2015). *مدى التزام البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات التدقيق الشرعي وأثره على جودة التدقيق الخارجي: دراسة ميدانية على مدققي الحسابات الخارجيين والمدققين الشرعيين في تلك البنوك*. رسالة ماجستير، جامعة جرش، جرش، الأردن.
39. كظم، عبد الرحمن (2021). *أثر الحاكمية المؤسسية على جودة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية*. رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.
40. الكيلاني، عبد الرحمن إبراهيم زيد (2017). *حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية*. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلد 32، عدد 109، الكويت.
41. لحلو، أسامة وبو لطيف، سعيدة (2013). *حوكمة المؤسسات الإسلامية من منظور إسلامي*. الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، ص 14، 8-2013/12/9، الجزائر.
42. لخضر، مرغاد (2018). *واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية: دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية خلال عام 2016*. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، عدد 5، الجزائر.
43. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (2020). *الحوكمة والامتثال في المصارف الإسلامية*. البحرين.

44. المطيري، متعب لهاب (2019). أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية على أداء المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن.
45. معيار المبادئ الإرشادية لسلوكيات العمل للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، الموقع الإلكتروني لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، www.ifsb.org/ar.
46. نسمان، إبراهيم إسحق (2009). دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
47. النعسان، سماح أسامة (2018). العوامل المؤثرة على جودة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
48. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية (AAOIFI). معيار معايير الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (9)، وظيفة الالتزام الشرعي www.aaofi.com.
49. الوابل، سعد بن علي (2015). الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الإسلامية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ عدد 1.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

50. Abu Tapanjeh, Abdussalam Mahmoud (2009). Corporate governance from the Islamic perspective: A comparative analysis with OECD principles, Critical Perspectives on Accounting. Amsterdam, Vol (20), p 556-567.
51. Alnofli, Abdurrahman (2021). corporate governance in Islamic financial institutions. The world journal for jurisprudence and fundamentalism studies, Malaysia, Vol (5).
52. Elobeid, Drear Elmahi (2009). Corporate Governance: An Islamic Perspective. The journal of banking and financial studies, Sudan Vol (13).
53. International Finance Corporation, www.ifc.org
54. Omar and zaroug (2020). The Impact of Shariah Auditing Requirements on the Service Quality of Islamic Banks in The Sultanate of Oman, Oman, Vol (33).
55. The organization for economic co- operation and development (OECD), principles of corporate government, 2004, www.oecd.org
56. Zikmund, W. G., Babin, B. J., Carr, J. C., & Griffin, M. (2013). Business research methods. Cengage Learning.